جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل/ كلية الآداب
مجلة آداب الرافدين

مَجَلَّةُ

آدَابِ الرَّافِدَيْنِ

مجلة فصليَّة علميَّة مُحكَّمة

تصدر عن كلية الآداب – جامعة الموصل

ملحق

العدد السابع والثمانين/ السنة الواحدة والخمسون

جمادى الأَوَّل – ١٤٤٣هـ / كانون الأَوَّل ٢٠٢١/١٢/٣٠م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢

ISSN 0378- 2867
E ISSN 2664-2506

للتواصل: radab.mosuljournals@gmail.com

URL: https://radab.mosuljournals.com

آداب الرافدين

مجلة محكّمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثّقة في الآداب والعلوم الإنسانية باللغة العربية واللغات الأجنبيَّة

ملحق العدد: السابع والثمانين السنة: الواحدة والخمسون جمادى الأوّل – ١٤٤٣هـ / كانون الأوّل ٢٠٢١م

رئيس التحرير: الأُستاذ الدكتور عمار عبداللطيف زين العابدين (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحرير: الأُستاذ المساعد الدكتور شيبان أديب رمضان الشيبانيّ (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأُستاذ الدكتور حارث حازم أيوب	(علم الاجتماع) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتور حميد كردي الفلاحي	(علم الاجتماع) كلية الآداب/جامعة الأَنبار/العراق
الأُستاذ الدكتور عبد الرحمن أحمد عبدالرحمن	(الترجمة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتور علاء الدين أَحمد الغرايبة	(اللغة العربية) كلية الآداب/جامعة الزيتونة/الأُردن
الأُستاذ الدكتور قيس حاتم هاني	(التاريخ) كلية التربية/جامعة بابل/العراق
الأُستاذ الدكتور كلود فينتز	(اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلب/فرنسا
الأُستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار	(التاريخ) كلية العلوم والآداب/جامعة طيبة/ السعودية
الأُستاذ الدكتور نايف محمد شبيب	(التاريخ) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتورة سوزان يوسف أَحمد	(الإعلام) كلية الآداب/جامعة عين شمس/مصر
الأُستاذ الدكتورة عائشة كول جلب أوغلو	(اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/جامعة حاجت تبه/ تركيا
الأُستاذ الدكتورة غادة عبدالمنعم محمد موسى	(المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/جامعة الإسكندريّة
الأُستاذ الدكتورة وفاء عبداللطيف عبد العالي	(اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز	(الأَدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة
الأُستاذ المساعد الدكتورة أَسماء سعود إدهام	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
المدرس الدكتور هجران عبدالإله أَحمد	(الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير:

التقويم اللغوي: م.د.خالد حازم عيدان – مقوم لغوي/ اللغة العربيَّة

م.م.عمَّار أَحمد محمود – مقوم لغوي/ اللغة الإنكليزيَّة

المتابعة:

مترجم.إيمان جرجيس أَمين – إدارة المتابعة

مترجم.نجلاء أَحمد حسين – إدارة المتابعة

قواعد تعليمات النشر

١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=signup .

٢- بعد التسجيل ستُرسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنَّه سجَّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=login .

٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلَّق به وببحثه ويمكنه الاطِّلاع عليها عند تحميل بحثه .

٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :

- تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦/ المتن: بحرف ١٤/ الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأَخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأَشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذُكر آنفًا .
- تُرتَّب الهوامش أَرقامًا لكل صفحة، ويُعرَّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).
- يُحال البحث إلى خبيرين يرشّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال – إن اختلف الخبيران – إلى (مُحكِّم) للفحص الأَخير، وترجيح جهة القبول أَو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإلكترونيَّة ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .

٥- يجب أَن يلتزم الباحث (المؤلِّف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :

- يجب أَن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أَي: يرسل بدون اسم .
- يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أَبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .
- يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلَّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنَّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أمَّا الشروط العلميَّة فكما هو مبيّن على النحو الآتي :

- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنوانها: (مشكلة البحث) أو (إشكاليَّة البحث) .
- يجب أن يراعي الباحث صياغة أسئلة بحثيَّة أو فرضيَّات تعبِّر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلِّها أو دحضها علميًّا في متن البحث .
- يعمل الباحث على تحديد أهمية بحثه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وأن يحدِّد الغرض من تطبيقها.
- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .
- يجب أن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أن يراعي أدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتَّبع فيه .
- يجب مراعاة تصميم البحث وأُسلوب إخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأفكاره وفقراته.
- يجب على الباحث أن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحداثة فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.
- يجب على الباحث أن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكُّد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأسئلة البحثية أو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .

٧- يجب على الباحث أن يدرك أنَّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إلى المُحكِّم وعلى أساسها يُحكَّم البحث ويُعطى أوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأوزان يُقبل البحث أو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبِّر جميع الأفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلتنا عن آراء أصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكريَّة ولا تعبِّر بالضرورة عن آراء هيأة التحرير فاقتضى التنويه

رئيس هيئة التحرير

المحتـــويـــات

العنـوان	الصفحة
بحوث اللغة العربية	
الترميز في نماذج من شعر بشار بن بُرْد عمر محمد عبدالله و صالح محمد أرديني	25-1
حديث الطاعون ((إذا سمعتم الطاعون بأرض...)) قراءة بلاغية في ضوء نظرية الأفعال الكلامية أسماء سعود إدهام الخطّاب	39 -26
الاحتراس في سياق أحاديث المعاملات في صحيح البخاري (ت 256هـ) إسراء غانم محمد عبدالله و عدنان عبدالسلام الأسعد	56 -40
نظام تسمية الشخصيات غير الرئيسة في رواية مدينة الله (﷿) كوثر محمد علي محمد صادق جبارة و عمّار أحمد عبد الباقي الصفار	99 -57
المصطلحات المزدوجة عند البغدادي(175هـ) إسراء عبد المحسن السنبسيّ و إبراهيم الحمداني	135-100
الخطاب الإلهي للمرأة آيات الأحكام والقصص القرآني أنموذجًا . دراسة لغوية تحليلية . نور رياض نزار و أحمد إبراهيم خضر اللهيبيّ	161 -136
بناءا (فعّل, وتفعّل) ودلالتهما في سورة المائدة علي محمود الشرابي و هلال علي محمود	192-162
الاستراتيجية مفهومًا أدبيًا عباس حسين السبعاوي وآن تحسين الجلبي	212 -193
الروابط اللغوية والأساليب البلاغية الحجاجية في أدب الأطفال عند طلال حسن رفل حازم العجيلي و أحمد عدنان حمدي	239 -213
فاعلية المكان المغلق: في شعر قيس بن الملوح واثق شاكر و نهى محمد عمر	270 -240
مصطلحات علم البيان في شرح ديوان ابي تمام للخطيب التبريزي(502هـ) أحمد سليمان الكوياني و أحمد يحيى الدليمي	301 -271
جملة صلة (اللّائي واللّاتي) في القرآن الكريم - دراسة في الأبنية والتراكيب- شيبان أديب رمضان الشيباني	343 -302
تناسخ الاستبداد في رواية فارابا دراسة سيميائية محمد عبد الواحد عبدالحميد	360 -343
فن التوقيعات في عصر صدر الإسلام – دراسة تحليلية – مهند يونس رشيد	386 -361
بحوث التاريخ والحضارة الإسلاميَّة	
المذهب المالكي وأثره في تغيير عادات مجتمع السودان الغربي فائز فتح الله عبدالوهاب محمود و بشار أكرم جميل	424 -388
مشاركة حزب الاستقلال المغربي في ائتلاف الحكومة 1977-1981 كريم سالم حسين البدراني * و رابحة محمد خضير	442 -425
نواب بيروت والقضايا الاجتماعية 1943- 1958	466 -443

وسام أَلطاف عبدالحميد خضير و جاسم محمد خضير الجبوري	
السلطان عبد العزيز ووصاية أَحمد ابن موسى (باحماد) عليه عمر محمد طه عاشور و صفوان ناظم داؤد	467- 495
منصب إِمرة الأُمراء من الظهور إِلى الانهيار (324_334هـ/935_945م) قتيبة أَحمد عبدالله	596- 518
بحوث علم الاجتماع	
المواقع الإِلكترونيَّة للقنوات الفضائية ودورها في تنمية الصحة الإِنجابيَّة دراسة ميدانية في مدينة بغداد فراس عباس فاضل البياتي	519- 539
جدلية النمو السكاني وأَزمة السكن دراسة تحليليَّة في الديموغرافية الحضريَّة نادية صباح الكبابجي	540- 560
الهولوكوست بين الوعي بالتاريخ والحداثة الغربية عند زيجمونت باومان حسين ذنون العلاف	561- 598
بحوث المعلومات والمكتبات	
التخطيط الاستراتيجي لإِعادة تأهيل المكتبة المركزية لجامعة الموصل دراسة حالة زبيدة حازم سالم و سمية يونس الخفاف	599- 648
بحوث علم الفلسفة	
نظرية الخلق بين الجود والصدور عند أَبي البركات البغدادي أَحمد مهدي تيك* و عثمان قره دنيز	649- 674
بحوث الشريعة والتربية الاسلامية	
الإِمام ابن حجر الهيتمي في التفسير سورة هود أَنموذجًا صفا نشوان الطائي و عمار يوسف العباسيّ	675- 713
بحوث طرائق التدريس وعلم النفس	
اشتقاق شبكات الأودية المائية من نماذج الارتفاع الرقمي SRTM باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ((حوض نهر الخابور في الجانب العراقي أَنموذجًا)) صباح عمر سليمان البرواري و ليث حسن عمر	714- 738

CC BY

جدلية النمو السكاني وأَزمة السكن

دراسة تحليليَّة في الديموغرافية الحضريَّة

نادية صباح الكبابجي *

تأريخ التقديم: 2020/1/21 تأريخ القبول: 2020/5/10

المستخلص:

منذ أَن ولد الإِنسان لجأ إِلى البحث عن مأوى له يقيه من الظروف المحيطة به، ومن أَقرانه من البشر، ومن ثم البحث عن خصوصية ينفرد بها عن اقرانه، وعلى مر العصور ومع تزايد أَعداد البشر ولاسيَّما بعد الانفجارات السكانية الأَخيرة أَواخر القرن التاسع عشر بات المأوى من إِحدى الصعوبات التي تواجه سكان المجتمعات وخاصة المجتمعات النامية، نتيجة لقلة المساكن وقصورها في مواكبة النمو السكاني للمجتمع، ومن جانب اخر طبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية لسكان المجتمعات، وللارتباط الوثيق بين تلك الظروف والمسكن أَدَّت تلك الظروف دورها البارز في مدى إِمكانية الحصول على مسكن من عدمه، فالأزمات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والديموغرافية التي تعصف بالمجتمعات أَثرت بشكل مباشر على امتلاك السكان للمساكن ومن ثم العيش الرغيد فيها .

الكلمات المفتاحية: سكان/ نمو/ مجتمع .

المقدَّمة :

إِنَّ التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والديموغرافية التي يمر به المجتمع العراقي تلقى بظلاله على قصور الجانب السكني وعدم توازنه للنمو السكاني الذي يهدد البلاد منذ العقود القليلة الماضية، نتيجة الأَحداث الجسيمة التي مر بها، من حرب استمرت أَكثر من ثماني سنوات إِلى حصار امتد إِلى أَكثر من عقدٍ وما تبعه من احتلال أَمريكي.

* أُستاذ/قسم علم الاجتماع/كلية الآداب/جامعة الموصل .

وقد كانت تلك الأَحداث من بين اهم العوامل التي عطلت مسيرة البناء الحضاري، والحضري في المجتمع العراقي، وبشكل مباشر على جانبي النمو السكاني الذي خضع لتجاذب وتباين الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية ما بين داعمة له أو مجددة له إلى الحد الذي غابت عنه هذه السياسات الداخلية وترك عرضة للعشوائية عقب الاحتلال الامريكي عقب 2003.

أَمَّا أَزمة السكن فقد حظيت بحضور عنياني أَكثر خاصة بسبب ما يخلفه من مشاكل اجتماعية واقتصادية ونفسية وثقافية، تعلقت بالاكتظاظ السكاني بسبب الأَزمة في توفر السكن الملائم للعيش السكاني، ولعل تظافر هذين العاملين في ظل غياب التخطيط الاجتماعي أَفرز خارطة اجتماعية للمجتمع العراقي جعل بحثه يقدم تفسيرًا اجتماعيًا لمواجهة المشاكل الناجمة عنها فقد اقتضت الضرورة المنهجية ان يتسم البحث إلى مقدمة وأَربعة مباحث، الأَوَّل منها تناول موضوع الاطار المنهجي للبحث، والثاني تناول اسباب تفاقم النمو السكاني، ثم المبحث الثالث الذي تناول التطور التاريخي لازمة السكن في العراق، وأَخيرًا المبحث الرابع الذي تناول العلاقة الجدلية بين النمو السكاني وأزمة السكن، وختم البحث بأبرز نتائج البحث والتوصيات والمقترحات، ثم المصادر وملخصًا باللغة الإنكليزية.

المبحث الأول/ الاطار المنهجي للبحث

- مشكلة البحث

مع قصور البيانات الديموغرافية وتباين ارقامها عن الحجم الحقيقي لسكان العراق، للعام 2012، إلَّا أَنَّ جميع البيانات والإحصاءات الرسمية (الصادرة من وزارات الدولة) وغير الرسمية(الصادرة من المنظمات غير الحكومية)، جميعها اشارت إلى ارتفاع مؤشرات النمو السكاني في المجتمع العراقي في الآونة الأَخيرة على الرغم من الظروف التي تعصف بسكان العراق، وأَكدت جميع البيانات ان سكان العراق يعانون من فقدان المأوى، اي ان النمو السكني لم يوازِ النمو السكاني؛ ولذا شكل ذلك أَزمة سكن واضحة في البلاد وهذه مشكلة خطيرة لابد لنا من دراستها بشكل علمي .

- أهداف البحث:

يكمن حصر أهداف البحث بما يأتي :

1. حصر مؤشرات النمو السكاني في المجتمع العراقي.
2. التعرف على اسباب ازمة السكن في المجتمع العراقي .
3. بيان تفاعل النمو السكاني مع مؤشر ازمة السكن .

- اهمية البحث :

تأتي اهمية البحث من زاوية سوسيولوجية فيما يكشفه من حقائق عن ظاهرة واضحة للعيان يتوجب الامر طرحها ومن ثم محاولة معالجتها ، كما تتوضح اهميته الاكاديمية فيما يقدمه من تصورات نظرية في مجال علم الاجتماع .

- مفاهيم البحث

1. النمو السكاني :

يتصف المجتمع السكاني بطبيعة دينامكية بسبب الحركة الدائبة التي قد ينتج عنها التزايد أو التناقص العددي فلا وجود لمجتمع سكاني ساكن ، أما تلك المجتمعات التي تبدو وكأنها ثابتة فلا تظهر عليها آثار التزايد أو التناقص فهي في الحقيقة تخفي هذه الحركة.

إن المقصود بالنمو السكاني في أي مجتمع كان هو اختلاف حجم السكان في هذا المجتمع عبر الفترات الزمنية المتباينة .

وهناك نوعين من النمو السكاني هما:

1. النمو الطبيعي أو الزيادة الطبيعية المتمثلة (الفرق بين الولادات والوفيات في البلد).
2. النمو الإجمالي أو الزيادة المتمثلة (النمو الطبيعي + الهجرة الوافدة).

وبعبارة أُخرى فالنمو السكاني (هو الزيادة في حجم السكان وارتفاع أعداد مختلف العمرية للسكان وأكثرها زيادة هي الفئة (الأطفال) والفئة الثانية

(الشباب) فالأولى زيادة في عدد المواليد، أما الثانية فهي زيادة ناتجة عن الهجرة [1] .

التعريف الاجرائي للنمو السكاني:

(هو الزيادة في حجم السكان وعادة ما يكون عن طريقين : الأول هو الولادات، والثاني هو الهجرة ، وبما ان العراق الزيادة السكانية في العراق هي ناتجة فقط عن حجم المواليد، بسبب ندرة الوافدين إلى العراق بل بالعكس يعد العراق من الدول المصدرة للمهاجرين، فالنوع الأول من الزيادة هي التي تتوافق مع بحثنا).

2. السكن :

إنَّ تناول موضوع الإسكان من جانب رجال السياسة والتخطيط والهندسة والإدارة والاجتماع والسكان يعد مؤشرا على أهمية السكن كأحد مظاهر التغيير الأساسية.

السكن أو المنزل أو البيت على الرغم من عدم وجود اتفاق على استخدام مصطلح (البيت، أو المسكن، أو المنزل) إلَّا أَنَّ الاتفاق بالمعنى العام دون الاصطلاحي منه تركز على مصطلح السكن، فعرف على انه تلك المساحة من الأرض التي يقطنها شخص واحد أو أكثر وتستخدم كمأوى ومكان للنوم والأكل والراحة من السكان، وذهب العالم (ريد فيلد) في تعريفه للسكن إلى انه مجموعة غرف أو جناح فيه عدد من الغرف مع ملحقاته في مبنى دائم، يشغل من أسرة أو أكثر[2]، عرف السكن انه المكان الذي يتخذه الشخص لنفسه مقرا دائما بحيث اذا غاب عنه لأحد الأسباب لا تتحول نيته عن الرجوع اليه[3] ،

(1) فراس عباس فاضل البياتي، مورفولوجيا السكان، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت، 2009، ص76.

(4) احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1978، ص2018.

(3) نادية صباح الكبابجي، الاثار الاجتماعية لازمة السكن، رسالة ماجستير غير منشورة ، قيم علم الاجتماع ، كلية الاداب، جامعة الموصل، ص12.

التعريف الاجرائي للسكن:

(المكان الذين يستخدمه الانسان مقرا لممارسة نشاطاته الحيوية، والحماية من المخاطر، وتحقيق الاستقلالية)

نوع البحث ومناهجه:

يُعدُّ هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية التي تحتاج إلى منهج أو أكثر في تحقيق أهدافه ، وقد اعتمد البحث المناهج الآتية:

1. المنهج التاريخي:

من المناهج القديمة التي وظفها الإنسان في بحثه عن الموضوعات التي يدرسها في مجتمعه، وتهتم هذه الطريقة بدراسة المجتمع الإنساني من خلال تسجيل تاريخه وحضارته وثقافته والأَحداث الاجتماعية فيه، والباحث الاجتماعي يستخدم هذا المنهج للحصول على الشواهد اللازمة من اقرب المصادر إلى الأَحداث التي يتناولها أو يتطرق إليها، إما المصادر الرئيسة التي يعتمد عليها الباحث فهي السجلات المحفوظة لغرض نقل المعلومات ، كالوثائق التشريعية أو القضائية أو التنفيذية أو الدساتير، والسجلات الحكومية، وقد يستخدم الباحث السجلات الشخصية كما هو الحال في الدراسات السوسيوديموغرافية التي تحتاج إلى الرجوع إلى سجلات الأشخاص للحصول على البيانات المرجوة في البحث، وفي بعض الأحيان قد يلجأ الباحث إلى التراث الشفوي كالأساطير والحكايات الشعبية وقصص الأسر والخرافات والأزياء والآثار المادية[1]، أما العلماء الذين استخدموا هذا المنهج فهم العلماء الرواد في علم الاجتماع أمثال (هربرت سبنسر، وهوبهوس، وماكس فيبر... وآخرون) في دراسة تطور المجتمعات الإنسانية، ونظمها وقانون التقدم والتطور الاجتماعي والبيروقراطي، وكلك استخدم هذا المنهج العالم (فيكو) الذي درس

(1) إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1988، ص51_52.

مراحل تطور المجتمع الإنساني إذ وزعها على مراحل ثلاث هي، المرحلة الدينية، والمرحلة البطولية، والمرحلة الإنسانية [1].

2. المنهج الاستقرائي أو الاستنتاجي:

الاستقراء في المنطق هو تتبع الجزئيات في التوصل إلى حكم كلي أو الوصول عن طريق الملاحظة من الخاص إلى العام وتتكون في العملية الاستدلالية التعليمات أو القوانين أو المبادئ وعلى ذلك فالجزء الأكبر من المعرفة البشرية له طابع استقرائي أو تجريبي ما دام يتألف من تعميمات تجريها على تجربتها الحسنة.[2] أي أن الاستقراء هو حكم كلي لوجود ذلك الحكم في جزيئات ذلك الكل. أما كلها وهو الاستقراء التام وأما أكثرها وهو الاستقراء المشهور بالناقص ويرى بعض الباحثين أن الاستقراء وبحسب قواعد "فرانسيس بيكون" و " استيوارت ميل"، هو البحث عن العلة من حيث انه يحاول حصر علة ظاهرة ما في ظاهرة أُخرى معينة وكان أرسطو قد عد الاستقراء انتقالاً من المعلوم إلى المجهول من الجزئي إلى الكلي.[3]إن المنهج الاستقرائي يقوم على أساس الملاحظة المنظمة للظواهر وفرض الفروض وأجراء التجارب وجمع البيانات وتحليلها للتثبت من صحة الفروض أو عدم صحتها.[4]

ومع اننا في واقع الحال عايشنا جزءاً من تجربة التعدادات السكانية لكننا من خلال المنهج الاستقرائي كنا نستخدم ملاحظات غيرنا ممن عايشوا التجربة كاملة وواكبوا أَحداثها أو ممن بحثوا فيها طبقاً لملاحظات مماثلة.

وفي كل الأحوال فان المنهج الاستقرائي قد وفر لنا رؤية أساسية وضرورية للأَحداث عبر طابعها التراكمي إذ استفدنا من هذا المنهج في التعرف على المعوقات

(1) عبد اللطيف عبد الحميد العاني وآخران ،المدخل إلى علم الاجتماع ، مصدر سابق، ص27

(4) أَحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مصدر سابق ، ص213.

(5) مراد وهبة، المعجم الفلسفي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1966، ص25.

(6) عبدالباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1989، ص26.

التي تواجه التعداد السكاني في العراق إذ قمنا بدراسة الجزيئات تمهيداً للوصول إلى المعوق الأساسي الذي تمثل بالمعوق السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

المبحث الثاني / مؤشرات النمو السكاني في العراق:

لا يمكن الحصول على إحصائيات سكانية دقيقة للعراق قبل الإحصاء السكاني لعام 1935، والذي يعد أول إحصاء سكاني رسمي في العراق، أمَّا الإحصاءات السكانية المتوفرة قبل هذه المدة فهي لا تعدو أن تكون تقديرات شخصية يعود أقدمها إلى عام (1866) وهي تقديرات تنقصها الدقة، ولا يمكن قبولها على أنها إحصاءات موثوقة، واهم هذه التقديرات المعروفة هي تقديرات القناصل البريطانيين الذي كانوا يبعثون بها إلى حكوماتهم[1] .

وتشير جميع التعدادات السكانية في العراق الَّتي يبلغ عددها (سبعة) تعدادات أو إحصاءات سكانية بدأً من عام 1935 وانتهاءً بعام 1997، إلى النمو السكاني المتزايد لحجم السكان ، فضلا عن ان كل التخمينات التي صدرت عن المنظمات الحكومية وغير الحكومية اشارت إلى استمرار النمو السكاني على الرغم من طبيعة الظروف الاجتماعية، والاقتصادية ، والسياسية التي يمر به المجتمع، وسياسات تنظيم النسل وتوفير وسائل منع الحمل والتوعية في الجوانب الصحية وخاصة الصحة الإنجابية للمرأة [2].

الجدول رقم (1) يبين حجم سكان العراق وفقا للتعدادات السكانية للأَعوام (2010_1935)[3]

(1) عبد الحسين زيني، وآخرون، الإحصاء السكاني ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد، 1980، ص 57.

(2) فراس عباس فاضل ألبياتي، أبعاد قصور البيانات السكانية على التخطيط والتنمية في العراق، مجلة شؤون اجتماعية (مقبول للنشر)، جامعة الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة، 2011.

(3) جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، مسح الأحوال المعيشية في العراق 2006، بغداد ،2006، ص78.

(*) جمهورية العراق ، الجهاز المركزي للإحصاء والإنمائي، لعام 2011.

سنوات التعداد	حجم السكان بالمليون	معدل النمو السكاني
1935	2.897	1.3
1947	4.220	1.9
1957	7.847	3.1
1965	11.124	3.3
1977	15.58	3.5
1987	17.890	4.1
1997	20.536	2.9
*2010	31.126	4.1

سبب تأخر التعداد السكاني والاعتماد على التخمين الإحصائي ،إن تأخر التعداد السكاني في العراق أدى إلى لجوء منظمات ومؤسسات حكومية وغير حكومية محلية وعالمية إلى إصدار إحصاءات تخمينية سكانية تختلف فيما بينها في إحصاءاتها مما شكل عائقا بوجه الباحثين والمختصين في رسم خطط التنمية .

الشكل رقم (1) يبين النمو السكاني في العراق للمدة (2010_1935)

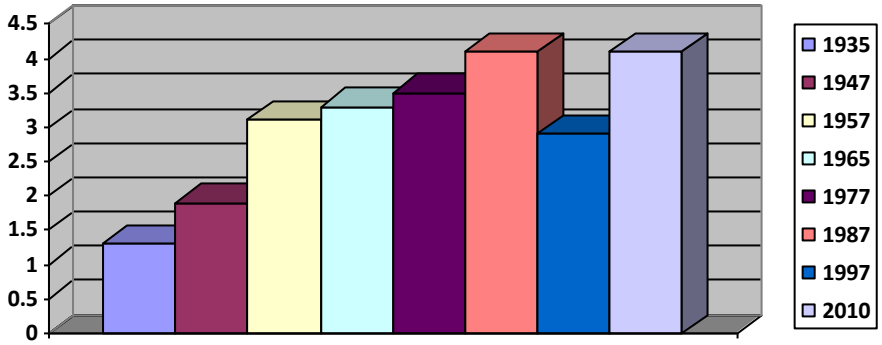

كانت التغييرات في البنية السكانية للمجتمع العراقي ناتجة عن الظروف السياسية والاجتماعية التي مرت بها عبر سنوات طويل غيرت في التركيب الهيكلي والتركيب العمري لسكان العراق والتوزيع الجغرافي ومعدلات سكان الحضر والريف وبالتالي

على طبيعة الحاجات السكانية في العراق ، ويمكن ان نعزو الزيادة السكانية في العراق بين تعداد وأخر ومن وجهة نظرنا يعود ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها :

- أن العراق بلد إسلامي وان ما يقارب 97% من سكانه هم مسلمون وأن تشريعاته الإسلامية تشجع على زيادة الإنجاب وتمنع حالات الإجهاض وقتل الأطفال الأجنة .
- أن التشريعات السكانية في العراق هي تشريعات مشجعة للإنجاب قد أصدر العراق تشريعات تشجع على زيادة الإنجاب إذ أصدرت الحكومة العراقية قرارين رقميهما (881 و 882) بتاريخ 1987/11/29 . ينص الأول على منح الزوج الموظف مخصصات عائلية مقدارها (25) دينار شهريا إذا أنجبت زوجته مولودها الرابع وينص الثاني على منح إجازة الأمومة للأُم الموظفة براتب للأشهر الستة الأولى وبنصف راتب للأشهر الستة الآتية[1].
- العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع العراقي تشجع الإنجاب إذ يعد الطفل من أولويات الزوجين سيما في السنة الأولى من الزواج.

ان ارتفاع معدلات النمو السكاني بالمقابل انخفاض مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للظروف التي يمر به العراق ، شكل اجهادا ديموغرافيا على الحكومة في تلبية حاجات السكان وخاصة الحاجات الاساسية كالغذاء، والمسكن، مما ادى إلى ظهور ازمات كثيرة في هذا الجانب.

المبحث الثالث/ التطور التاريخي لازمة السكن في العراق

إن السكن حاجة أساسية لكل إنسان وإن الدستور العراقي وكافة المواثيق الدولية أقرت بأن المسكن الملائم فضلًا عن كونه حاجة أساسية فهو حق للإنسان لابد من تمكينه للحصول عليه مع توفر شروط بيئية وصحية وخدمية متكاملة وجيدة لأنها

(1) جريدة الوقائع العراقية، العدد (3179) في 1987/12/7 .

ستنعكس على ارتفاع مستوى صحة الفرد والأُسرة، ويصنف العراق من الدول التي تعاني قصورًا في الاسكان وترتفع فيها مؤشرات ازمة السكن لسكانه(1).

ان هذا القصور أو العجز ناتج عن مجموعة أَسباب أَهمها :

1. الظروف السائدة في المجتمع العراقي:

إن ما حدث لمجتمعنا من أَحداث التي ألمت بالعراق منذ عام 1980، وحرب الخليج الاولى عام 1990، وما أعقبها من حصار شامل وقصف أمريكي أطلسي تركت أثارا مدمرة في معظم نواحي الحياة سيما الاجتماعية والاقتصادية، وكانت الطفولة العراقية مستهدفة من الدول المعادية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها سواء خلال العدوان العسكري وما أعقبه من نظام مشدد سمى بـــ (العقوبات الاقتصادية) التي لم يشهد لها التاريخ الحديث مثيلاً، فالحرب لم تستهدف البنى العسكرية فقط، بل استهدفت البنى التحتية لمجتمعنا فحرم شعبنا من توفير احتياجاته الحياتية وشلت حركته التنموية ، مما انعكس سلبا على تلبية حاجات السكان في توفير الخدمات الأساسية اللازمة وخاصة خدمة الاسكان (2) ان طبيعة الظروف التي عصفت بالمجتمع العراقي منذ العقود الثلاثة الماضية اثرت على البنى التحتية في العراق بشكل كبير وكان للإسكان نصيب من ذلك اذ تعرض هذا القطاع بسبب الظروف التي المت بالمجتمع العراقي منذ عقد الثمانينيات إِلى وقتنا الحاضر إِلى التردي والإهمال مما ادى إِلى خلق ازمة سكنية في المجتمع العراقي، فأثرت في عدد الوحدات السكنية في المجتمع العراقي مما نعكس سلبا على واقع الاسكان مما ادى إِلى التأثير على السكان ونمط حياتهم ، وتشير الدراسات إِلى ان

(1) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، اثر السكان على التنمية في العراق 2008_2009، بغداد ، 2009، ص32.

(2) الاتحاد لنساء العراق، الواقع الديمغرافي، بغداد2002، ص3. (بتصرف)

الظروف التي عصفت بالعراق كـــ (الحروب، والحصار، والاحتلال.... وغيرها) اثرت سلبا على الواقع الاسكاني لسكان العراق مما شكل عجزا في هذا القطاع (1).

2. ارتفاع معدلات الاسر (العوائل) في العراق:

شهد المجتمع العراقي على الرغم من الظروف الانفة توسعًا كبيرًا في عدد الاسر ويمكن ان نرجي ذلك إلى عوامل عديدة أهمها (الزواج المبكر السائد في المجتمع فالتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع العراقي تشجع الزواج المبكر هذا بدوره ادى إلى ارتفاع معدلات الاسر)، فضلًا عن هودة المهاجرين من خارج القطر، ان هذا ارتفاع معدلات الاسرة في المجتمع العراقي في السنوات الأخيرة دون ان تقابلها نمو في الوحدات السكنية، لذا تشير الدراسات إلى ان هناك مساكن في المجتمع العراقي تسكنها (3_5) اسر[2]، وهذا مؤشر عام العجز الاسكاني في العراق .

ان ارتفاع مؤشر الزواج في العراق في السنوات الاخيرة القريبة كانت مؤشرا فاعلا على زيادة حاجة السكان إلى مساكن جديدة وان الجدول ادناه يوضح مسار ظاهرة الزواج في المجتمع العراقي للمدة من (1980_2010)، كما يأتي .

جدول رقم (2) يوضح عدد الزيجات في العراق للمدة (1980_2010)[3]

(1) انظر: نادية صباح محمود الكبابجي، الاثار الاجتماعية لازمة السكن، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2000.

(2) انظر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح الاحوال المعيشية في العراق، الجزء الثاني، 2004، بغداد، 2004، ص36 وما بعدها.

(3) الجدول من عمل الباحث ، انظر: 1. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح الاحوال المعيشية في العراق 2006.بغداد، 2007 2. جمهورية العراق ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق 2010، بغداد، 2011. 3. جمهورية العراق ، وزارة التجارة العراقية، دائرة البطاقة التموينية ، 2010.

السنة	عدد الزيجات
1980	1731456
1990	2356750
2010	5982278

يرجى ملاحظة ان هذه الاحصاءات لا تخلو من العجز وذلك لعدة اسباب منها (عدم وجود تعداد سكاني دقيق في العراق، ان الاعتماد على تقديرات الوزارات والمنظمات لا تعطي صورة حقيقية عن الواقع الديموغرافي للسكان وحالتهم الاجتماعية).

3. قلة عدد الوحدات السكنية:

هذا يرتبط بمسالة التوسع الايكولوجي، ومسألة التخطيط للإسكان من ناحية أُخرى، فمازالت السياسات الاسكانية في العراق تعاني من النقص الحاد في تلبية حاجات السكان للسكن الصحي، بل ان انعدامها النسبي شكل عائق في تخفيض حجم المعاناة التي يعانيه سكان العراق للحصول على مسكن، فضلا عن التوسع العشوائي غير المخطط شكل عائق اخر في الغالب هو الاكتظاظ السكاني وخاصة قرب مواقع العمل، مما يسبب ازمة سكنية بفعل الطلب المتزايد على الوحدات السكنية، وعادة ما تقابل هذا التوسع غياب التخطيط السكاني

ونلاحظ ان الكثير من الاسر تعاني الاكتظاظ في عدد الساكنين في البيت الواحد، وتشير المسوح الاقتصادية والاجتماعية إلى ان العراق يعاني من اكتظاظ سكاني في عدد شاغلين المسكن الواحد [1]، أن الرصيد السكني في العراق يقدر بـــ 2.8 مليون وحدة سكنية أي أن عدد الوحدات المطلوبة تبلغ أكثر من 3 ملايين وحدة سكنية يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار عند تقدير الاحتياجات السكنية، ولمعالجة العجز الحاصل في عدد الوحدات السكنية ينبغي على الحكومة تبني استراتيجيات التنمية الاقتصادية المستدامة ، تم تقدير الاحتياجات السكنية الناتجة عن النمو السكاني ونمو الأُسر

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح الاحوال المعيشية في العراق، الجزء الاول 2004، بغداد، 2004، ص31.

خلال سنوات الإسقاط (2009– 2020) على افتراض وحدة سكنية لكل اسرة، يلاحظ ان عدد الوحدات السكنية المطلوبة في حالة الإسقاط العالي تكون أكثر من تلك الوحدات في حالة الإسقاط المنخفض وما يرافق ذلك من تكاليف تحتاج تغطيتها إلى موارد إضافية ضمن خطط تنمية شاملة لقطاع البناء والتشييد خاصة وان مشكلة السكن في العراق تحولت من مجرد عجز سكني إلى ازمة سكن[1]، ان عدد الوحدات السكنية التي تم تقديرها لا تمثل الاحتياجات السكنية الكلية فهناك عجز سكني يقدر بـــ 14 % من مجموع الأُسر وهناك عدد من الوحدات السكنية غير الملائمة كدور الطين والخيم وبيوت الشعر يتطلب استبدالها بوحدات جيدة وصالحة للسكن البشري فتصبح نسبة العجز 23 % فضلًا عن وجود عدد من الوحدات القديمة والآيلة للسقوط تحتاج إلى اعادة ترميم او هدم ثم إعادة تشييدها ثانية من جديد كل هذا يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار عند تقدير الحاجة السكنية فضلًا عن الوحدات السكنية المطلوب توفيرها نتيجة لزيادة نمو الأسر جراء نمو السكان عند وضع خطط وبرامج السياسات الإسكانية، وان عدد الوحدات السكنية المطلوبة والناتجة فقط من نمو السكان في عام 2010 ستبلغ 152994 وحدة ومن المتوقع ان تبلغ 336803 وحدة عام 2040 هذا في حالة الإسقاط العالي، وبالمقابل فإنَّ عدد الوحدات المطلوبة في حالة الإسقاط المنخفض ستبلغ 151601 في عام 2010 وسترتفع إلى 256743 وحدة في عام 2040 أي بتوفير 80060 وحدة سكنية [2].

جدول (3) الاحتياجات السكنية للسنوات (2010–2040)

(1) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010_2014 ، بغداد ، 2011، ص15.

(2) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، اثر السكان على التنمية في العراق لسنوات 2010_2014 ، بغداد ، 2010، ص11.

السنة	الإسقاط المنخفض	الإسقاط العالي
2010	151601	152994
2020	186068	202206
2030	214872	252998
2040	256743	336803

4. ارتفاع قيمة العقار:

يعد ارتفاع قيمة العقار (وحدة سكنية، أو قطعة ارض)، عاملا مؤثرا في تفاقم ازمة السكن في العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص، اذ ان ارتفاع قيمة العقار خلق عجزا لدى المواطن العراقي وخاصة ذوي الدخل المحدود من شراء عقار يأوي اليه هو وأسرته، ان ارتفاع قيمة العقار بشكل عام وفي المدن والمراكز الحيوية بشكل خاص، جعل من الحصول على السكن من غالبية سكان العراق امر يشوبه الكثير من الصعوبات بسبب الأَسعار الخالية التي تتجاوز (100) مليون في بعض المناطق، أَمَّا في المناطق الحضرية والتجارية فيتضاعف السعر إِلى ثلاث أو اربع مرات من القيمة المذكورة ، ويشير تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2010 ان ارتفاع قيمة العقار في العراق إِلى (5) اضعاف أَسعارها قبل الاحتلال والتدهور الامني وخاصة في المناطق التي تشوبها اوضاع امنية نسبية شكل عائقا امام (82%) من السكان في الحصول على مسكن مستقل يغطي احتياجات الاسر العراقية وحجم افرادها، والشروط الصحية فيها[1] .

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط _ دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، تقرير الاقتصاد العراقي 2010، بغداد ، 2011، ص10

5. مواد البناء (توفرها وقيمتها):

تُعدُّ المواد الاولية للبناء من أَهم المؤشرات الهامة التي تؤدِّي دورًا رئيسًا في تنامي ازمة السكن في العراق؛ لأَنَّ إِيجاد المواد بالمقادير والأَسعار المطلوبة يعد من المفردات الاساسية للسياسة الاسكانية الحكومية، وان الدعم الحكومي لها من حيث توفيرها وقيمتها يسهل للسكان إِنشاء مساكن وان العكس يؤدي إِلى تأخير مشروعات إِنشاء المنازل في الظهور[1].

فمازالت المعامل الحكومية المنتجة للمواد الاولية للبناء محدودة الفعالية في السوق، ومازال الكثير من مواد البناء تستورد من خارج القطر مما يؤدي إِلى ارتفاع أَسعارها، بالمقابل عدم امكانية الانتاج المحلي مت تغطية الطلب على المواد مما يؤدي إِلى ارتفاع الأَسعار واللجوء إِلى المنتج المستورد وهذا بدوره عائقا اخر في وجه السكان في بناء مساكن لهم.

المبحث الرابع / العلاقة الجدلية بين النمو السكاني وازمة السكن

يُعدُّ الحديث عن السكان موضوعا شائكا تتداخل فيه جملة من المتغيرات (اجتماعية، وثقافية، وحضارية، وسياسية) ناهيك عن العوامل الاقتصادية، وهي بمجموعها تؤثر على التخطيط السكاني، الا ان العامل الحضري له اوضح الاثر عند مراعاة التخطيط السكاني اذ ان هناك علاقة متفاعلة بصورة جدلية ما بين موضوع النمو السكاني الذي شهد تزايدًا ملحوظًا بين مجمل الظرف الاجتماعي للبلد خاصة خلال حرب الخليج الاولى، اذ اقتضى ظرف تلك المرحلة إِلى اتخاذ سلسلة من الاجراءات السكانية التي من شانها ان تزيد من نسب الانجاب، وبالمقابل مع تزايد القوة الشرائية لشرائح عديدة من المجتمع بعد الاحتلال الامريكي للعراق فان هذا الامر هو ايضا كان من ابرز العوامل التي ساعدت على النمو السكاني ، وادى ذلك

(1) اسماعيل ابراهيم الشيخ درة، اقتصاديات الاسكان ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم 127، الكويت، 1988، ص62

إلى ان يوضع العراق ضمن صنف المجتمعات الفتية لارتفاع مؤشرات الطفولة والفتوة فيها [1]

لكن النقطة المهمة الواضحة في ظل الظرف الراهن متغير ضعف الأَمن وعدم الاستقرار الذي انعكس على الطابع الايكولوجي لمدينة الموصل، اذ ان الذي يحدث في المدينة التوسع التجاري على مستوى كثرة الاسواق المحلية وتنامي ظاهرة العمارات التجارية وذلك على حساب المستوى السكني للمدينة فانحسر التوسع العمراني الحضري للبيوت السكنية مما اقتضى ان يشهد الواقع الحضري وعلى مستوى السكن الضيق ازمة حقيقية تعيشها الاسرة العراقية فشهدت ازدحامًا سكانيًا أَكَّدته نتائج المسح الميداني الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية لسنة 2007 اذ بينت (18.6%) من المساكن يشغلها اكثر من اسرة على المستوى الوطني موزعة إلى (11.4%) اسرتان ، (4.7%) ثلاث اسر (25%) اربع اسر أو اكثر [2].

ان المسكن المزدحم يؤشر لعوامل متداخلة سياسية متعلقة بعدم الاستقرار والانكفاء إلى داخل المحلة لتحقيق الاطمئنان الاجتماعي للأفراد ذوي الدخل المنخفض الذين تجعلهم يخصصون نسبة كبيرة من دخولهم المنخفضة لإيجار السكن الملائم[3].

ان ضيق السكن وزيادة عدد الاسر التي تشغله انعكس على الاوضاع الصحية للأسر التي تشغله فانتشار الاوبئة والأَمراض نتيجة التعرض المباشر للآخرين، فانتشار الأَمراض في المسكن المكتظ بالسكان يعرض الاطفال خاصة إلى مخاطر

(1) فراس عباس فاضل ألبياتي ، السلوك الإنجابي لدى المرأة العراقية _ دراسة سوسيو ديموغرافية، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 109، جمعية الاجتماعيين الإماراتيين والجامعة الأمريكية في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة ، 2011، ص123.

(2) نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام 2007، صفحة 88

(3) السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري ، ج2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، الاردن، 2011، ص203

كثيرة وقد يؤدي بحياتهم إلى الموت[1]، وقد اظهرت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي لسكان العراق لعام 2010 ان حوالي (48.5%) من سكان العراق يعيشون في مساكن وصفت بالضيقة، مما تسبب في الاصابة بأمراض مثل (السل الرئوي، والكوليرا... وغيرها) من الأمراض الانتقالية وغير الانتقالية [2]، وإذا كان الوضع الصحي يؤشر الأمراض بايولوجية تشخص طبيًا، يمكن معالجتها، فان الوضع الاجتماعي المفرز من تداخل متغيرا (النمو السكاني، وقلة المساكن)، قد انتج وضعاً اجتماعياً صعبًا تعلق باستشراء ظاهرة التخلف الاجتماعي على مستوى الوعي الحضري والتمسك بمؤشرات قشور الحضارة ومتعلقاتها الاستهلاكية.

أبعاد أزمة السكن على سكان العراق في الشكل الآتي :

الشكل رقم (2) يوضح ابعاد العملية الاسكاني في السكان

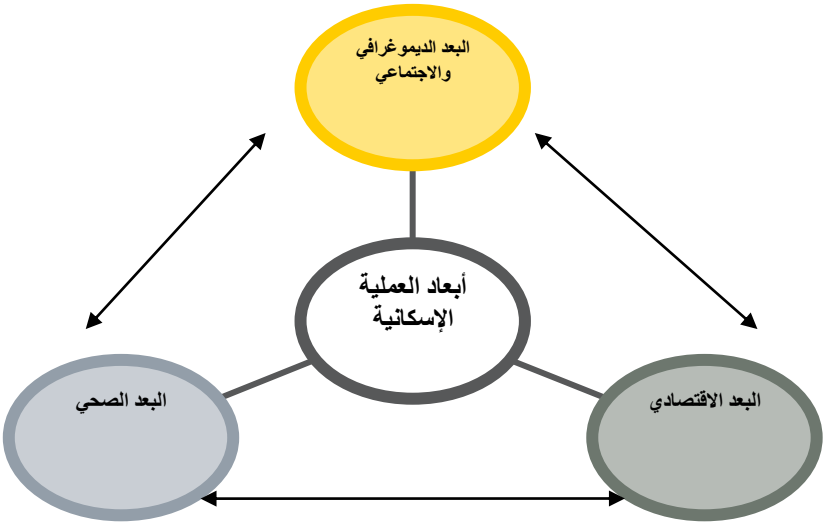

(1) فراس عباس فاضل ألبياتي ، وفيات الاطفال_ الاسباب والآثار، دار غيداء للنشر، عمان الاردن، 2012، ص196.

(2) جمهورية العراق، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق 2010، بغداد، 2011، ص59.

نتائج البحث:

1. **يتضح مما سلف ان النمو السكاني وازمة السكن كانا العاملين الأَبرزين في الوضوح ضمن جدل الحياة الاجتماعية العراقية بما فيها من تداخل بين عوامل عديدة سياسية واجتماعية واقتصادية، وثقافية، وهي بمجموعها اقتضت تغيرات على المستوى البنيوي فرضتها طبيعة المرحلة الحضارية الراهنة.**

2. **كان هناك العديد من العوامل الداخلية التي أَسهمت بزيادة النمو السكاني كما كان هناك العديد من العوامل التي ساهمت بالتأَثير على أَزمة السكن .**

المقترحات والتوصيات:

1. **تحفيف الاكتظاظ السكاني في المناطق المزدحمة من خلال القيام بهدم الدور القديمة الآيلة للسقوط وتعويض دوي العلاقة بدور جاهزة خارج نطاق الاكتظاظ.**
2. **العمل على تشجيع مشاريع الاستثمار الحكومية والخاصة بإِنشاء معامل مواد البناء كي تكون سهلة الحصول ويقلل من قيمتها المادية وبالتالي الاستفادة على نطاق واسع منها.**
3. **ضرورة ان تتدخل الحكومة والدولة بجهدها الهندسي وشركاتها من إِقامة مدن سكنية حديثة تخفف الضغط على المدن الكبيرة.**
4. **بناء المساكن للموظفين ذوي الدخول المحددة وفق خطة مرسومة وضمن سقوف زمنية قصيرة الأَجل للإِسراع بمعالجة المشكلة .**

References

.

1. Abdul Basit Mohammed Hassan, "Principles of Social Research," Dar Al-Ma'arifah Al-Jame'iyyah, Alexandria, Egypt, 1989, p. 26.
2. Abdul Hussein Zaini et al., "Population Statistics," Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, Baghdad, 1980, p. 57.
3. Ahmed Zaki Badawi, "Dictionary of Social Science Terminology," Lebanon Library, Beirut, 1978, p. 2018.
4. Al-Waqai' Al-Iraqiya Newspaper, Issue No. 3179, December 7, 1987.
5. Firas Abbas Fadel Al-Bayati, "Child Mortality: Causes and Effects," Ghaida Publishing House, Amman, Jordan, 2012, p. 196.
6. Firas Abbas Fadel Al-Bayati, "Population Morphology," Arab Diffusion Organization, Beirut, 2009, p. 76.
7. Firas Abbas Fadel Al-Bayati, "Reproductive Behavior of Iraqi Women: A Sociodemographic Study," Journal of Social Affairs, Issue 109, UAE Social Society and American University of Sharjah, United Arab Emirates, 2011, p. 123.
8. Firas Abbas Fadel Al-Bayati, "The Implications of Population Data Shortcomings on Planning and Development in Iraq," Journal of Social Affairs (Accepted for publication), University of Sharjah, United Arab Emirates, 2011.
9. Ihsan Mohammed Al-Hassan, "Sociology," Ministry of Higher Education and Scientific Research, University of Baghdad, 1988, pp. 51-52.
13. Ismail Ibrahim Al-Shaikh Durrat, "Housing Economics," World of Knowledge Series, No. 127, Kuwait, 1988, p. 62.
10. Ministry of Planning, Central Organization for Statistics, "The Impact of Population on Development in Iraq 2008-2009," Baghdad, 2009, p. 32.
11. Murad Wahba, "Philosophical Dictionary," Dar Al-Thaqafa Al-Jadeeda, Cairo, 1966, p. 25.
12. Nadia Sabah Mahmoud Al-Kababji, "The Social Effects of the Housing Crisis," Unpublished Master's Thesis,

Department of Sociology, College of Arts, University of Mosul, 2000.
13. Republic of Iraq, Central Organization for Statistics and Information Technology, for the year 2011.
14. Republic of Iraq, Ministry of Planning - Department of Economic and Financial Policies, "Iraqi Economy Report 2010," Baghdad, 2011, p. 10.
15. Republic of Iraq, Ministry of Planning and Development Cooperation, "Living Conditions Survey in Iraq," Part II, 2004, Baghdad, 2004, p. 36 and onwards.
16. Republic of Iraq, Ministry of Planning and Development Cooperation, "Living Conditions Survey in Iraq," Part I, 2004, Baghdad, 2004, p. 31.
17. Republic of Iraq, Ministry of Planning and Development Cooperation, National Development Plan for the Years 2010-2014, Baghdad, 2011, p. 15.
14. Republic of Iraq, Ministry of Planning, "Living Conditions Survey in Iraq 2006," Baghdad, 2006, p. 78.
18. Republic of Iraq, National Population Policies Committee, "Population Status in Iraq 2010," Baghdad, 2011, p. 59.
19. Results of the Social and Economic Survey of Families in Iraq for the year 2007, page 88.
20. Sayed Abdel-Ati Sayed, "Urban Sociology," Vol. 2, Dar Al-Masira for Publishing, Distribution, and Printing, Amman, Jordan, 2011, p. 203.

The Dialectic of Population Growth and the Housing Crisis An Analytical Study in Urban Demography

Nadia Sabah Al Kababji*

Abstract

Since man was born, he has resorted to searching for a shelter that protects him from the conditions surrounding him and his fellow humans, and then searching for a privacy that is unique to his peers. One of the difficulties facing the residents of the communities, especially the developing ones, as a result of the lack of housing and its failure to keep pace with the population growth of the community, and on the other hand, the nature of the social and economic conditions of the population of the communities, and because of the close connection between these conditions and housing, these conditions played a prominent role in the possibility of obtaining housing or not, The economic, social, political, and demographic crises that afflict societies have directly affected the population's ownership of housing and hence a comfortable life in it.

Keywords: population / growth / society

* **Prof/Department of Sociology/College of Arts/University of Mosul**